

عربيات
دولياتانقرة: لا مصالحة مع
دمشق قبل أن تصالح شعبها

أكد وزير الخارجية التركية أحمد داوود أوغلو، أمس، أنه لا يمكن السلطات السورية التصالح مع تركيا من دون السلام مع الشعب السوري، مشدداً على الوقوف إلى جانب الشعب في سوريا كجزء من سياسة أنقرة الخارجية التي تعتمد على مبدأ «تصفير المشاكل» مع جيرانها. ونقلت وكالة أنباء «الأناضول» عن داوود أوغلو قوله إن اعتبار التطورات الإقليمية هي نتيجة انتشار الإسلام المعتدل فقط، وضمن نظرية مشروع الشرق الأوسط الجديد، أمر «ساذج».

(يو بي أي)

عماد مصطفى:
أرقام القتلى أكاذيب

شكك السفير السوري لدى واشنطن عماد مصطفى (الصورة)، بتقديرات الأمم المتحدة بشأن عدد القتلى التي تشهد الأحداث في سوريا، والتي أظهرت أن عددهم تجاوز 2600 قتيل. ووصف مصطفى، خلال مقابلة مع شبكة «سي أن



أن» الأميركية، تقديرات المنظمة الدولية بـ«الأكاذيب المفضوحة»، مشيراً إلى أنها تأتي ضمن «مؤامرة دولية» تستهدف دمشق.

(الأخبار)

«لا أحد يدعمنا لأنه
لا نفط في سوريا»

دعا المعارض السوري رضوان زيادة المقيم في واشنطن، الدول الغربية إلى «استخدام نفوذها» للعمل على استصدار قرار في الأمم المتحدة بشأن سوريا، مشيراً إلى أنه «لا أحد يدعم المعركة من أجل الحرية» في بلاده، لأنها لا تملك «نفطاً»، وذلك في مقابلة مع صحيفة «البيراسيون» الفرنسية أول من أمس.

(أ ف ب)

سانا: تفكيك
عبوة مزدوجة في درعا

قالت وكالة الأنباء السورية «سانا» إن عناصر الأدلة الجنائية في محافظة درعا تمكنوا من تفكيك عبوة ناسفة مزدوجة وضعت أمام أحد المحال التجارية ضمن شارع هنانو، محشوة بمواد شديدة الانفجار، وهي مزودة بجهاز تحكم عن بعد وصاعق ومحشوة بصفائح حديدية وأنباب معدنية.

(سانا)

تغطية للحلول الأمنية والعسكرية. لا يمكن إجراء حوار تحت هذه الظروف، وفي ظل الاعتقالات واقتحام المدن مثل حماه، وإطلاق النار وسقوط قتلى. هذا تغطية للحلول الأمنية من جهة، ولتوجيه رسالة إلى الخارج الإقليمي والدولي من جهة ثانية، بأن النظام يمارس حواراً مع المعارضة، وهذا ليس حوارنا على الإطلاق». ورأى أنه «ليس هناك مناخ، وليس هناك حوار جدي. الحوار الجدي لا يكون بممارسات أمنية وعسكرية. الحوار الجدي يحتاج إلى قوى سياسية وإلى اعتراف بالمعارضة الوطنية وقواها، وإلى حوار ندي وحقيقي للخروج من الأزمة. هذا يحتاج أولاً إلى وقف الحلول الأمنية». ولخص هدف المعارضة بـ«التغيير الوطني الديمقراطي الشامل والكامل على كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما فيها تغيير الدستور». وعن مؤتمرات المعارضة وتحركاتها في الخارج، حدد موقفاً واضحاً بقوله أكثر من مرة إن «المعارضة الوطنية في الداخل هي الأساس عندما أنشأنا هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي... قوى المعارضة في الخارج تتبع تلك في الداخل، وهي جزء منها. المعارضة تعمل جاهدة لتوحيد الأجدتين من طريق التنسيق الوطني الديمقراطي في هيئة التنسيق». على الطريق ذاته، وبالزخم نفسه، سارت «هيئة التنسيق الوطني» طوال الأشهر الماضية. ورغم المصاعب اللوجستية وتعقيدات الموقف العام، عقدت مؤتمرها الثاني في «حلبون» يوم أول أمس، وشارك فيه نحو 200 شخصية إلى جانب عبد العظيم، وبحضور رموزها الأساسيين من أمثال ميشيل كيلو وحسين العودات وفايز سارة. وفي ظل شعارات «لا للطائفية» و«لا للتدخل الأجنبي» و«لا للعنف»، أكد عبد العظيم رؤية واضحة لـ«هيئة» في «التغيير الوطني الديمقراطي»، وأنها تسعى إلى «تفكيك شمولية النظام وإسقاط نهج الاستبدادي والفساد وبناء نظام ديمقراطي ودولة مدنية حديثة».

العام بعد وفاة جمال الآتاسي، وأصبح الناطق الرسمي باسم التجمع الوطني الديمقراطي المعارض منذ أيار 2000، ثم شارك إلى جانب رياض الترك في تأسيس «إعلان دمشق» سنة 2005، ولكن هذا التجمع الذي كان واعداً على صعيد إحياء العمل المعارض، لم يتمكن من تفعيل نشاطه بسبب ما تعرض له من حملة اعتقالات، طاولت رموزه من أمثال رياض سيف وفداء حوراني وميشيل كيلو وأنور البني. عبد العظيم عاد إلى الواجهة أخيراً، حيث أدى دوراً بارزاً في توجيه الحركة الاحتجاجية في ريف دمشق. وينقل العارفون بتطورات الوضع أن الحزب يشارك بفاعلية في نشاط التنسيقيات في ريف دمشق، التي تُعد حالياً ثاني أسخن بؤرة بعد حمص. وحدد عبد العظيم بوضوح موقفاً معارضاً هو الأكثر تكاملاً حتى الآن من بقية أطراف المعارضة في ما يخص الحوار مع السلطة، والعلاقة بين معارضة الداخل والخارج. وعشية انعقاد مؤتمر سميراميس، بلور عبد العظيم في سلسلة من الأحاديث الصحافية رؤية متكاملة أو ما يشبه خريطة طريق للخروج من الطريق المسدود الذي تسير فيه سوريا، وانعكس ذلك في الوثيقة السياسية لـ«هيئة التنسيق الوطني» التي أقرتها الهيئة العامة، والتي رأت أنه «لا بد من أن تتوافر البيئة المناسبة والظروف المواتية من أجل أي لقاء تشاوري لحل الأزمة الوطنية، وهي سحب الجيش والأمن، ووقف العنف وإطلاق النار على المتظاهرين، ووقف عمليات القتل والاعتقالات، وتغيير لهجة الإعلام الذي يتهم الانتفاضة الشعبية بأنها مؤامرة وفتنة، والذي يمارس التحريض». ولا بد أيضاً «من إطلاق سراح السجناء السياسيين وكل معتقلي الرأي، سواء خلال الانتفاضة أو قبلها، ولا بد من الاعتراف بالأزمة وضرورة حلها، وأن يكون هناك مؤتمر وطني عام يُدعى إليه لوضع أسس مناسبة لحلول دستورية وتشريعية تهدف إلى حل الأزمة وطنياً». ويرى عبد العظيم أن ما تتحدث عنه السلطة «ليس حواراً، بل

الشيوعي - المكتب السياسي (الترك)، حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي، حزب العمال الثوري، حركة الاشتراكيين العرب، حزب البعث العربي الديمقراطي (جماعة 23 شباط)، حزب العمل الشيوعي. عبد العظيم متقدم في السن، ولكنه ليس عجوزاً على المستوى السياسي، وهو من مواليد حلبون «منطقة التل» سنة 1932، درس الحقوق في جامعة دمشق، وكان من بين الدفعات الأولى التي مارست المحاماة في سنة 1957، وعرف عنه نشاطه في أواسط التيار القومي الوجودي، ووقوفه في صف المعارضين للانفصال بين سوريا ومصر عند وقوعه في صيف 1961. وظل فعلاً داخل صفوف الحركات اليسارية القومية حتى انضم إلى

بلور عبد العظيم رؤية متكاملة أو ما يشبه خريطة طريق للخروج من الطريق المسدود الذي تسير فيه سوريا

حركة الوجوديين الاشتراكيين التي كان يتزعمها فائز إسماعيل، ثم تركها بعد قيام الاتحاد الاشتراكي العربي، الذي تشكل من عدة حركات وحدوية برئاسة جمال الآتاسي في أواسط تموز 1964. وظل عبد العظيم عضواً بارزاً في الاتحاد الاشتراكي العربي، وتقلد وظائف حزبية عليا هي: بعد المؤتمر السابع للاتحاد الاشتراكي العربي المنعقد عام 1985 أصبح نائباً للأمين العام، ثم انتخب أميناً عاماً مساعداً في المؤتمر العام الثامن المنعقد في 21 آذار 2000، وانتُخب لموقع الأمين

والاعتدال وبدفاعه عن الإصلاح والانتقال الهادئ إلى الديمقراطية. وهناك أواسط مراقبة ترى أن الفرصة لا تزال متاحة لكي يتولى شخص مثل عبد العظيم دوراً بارزاً في وضع أسس الإصلاح الفعلي، لأنه يحظى بإجماع المعارضة وبالخلف الشعبي، ولا يثير مخاوف الحكم في الوقت ذاته. عبد العظيم صاحب تاريخ مديد في العمل المعارض، وهو معروف عنه العمل بصمت ومن دون استعراضية، وبرز في أواسط الستينيات حين شارك مع الدكتور جمال الآتاسي في تأسيس حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي، الذي أخذ على نفسه العمل على إعادة الوحدة مع مصر. واكتسب هذا الحزب زخماً كبيراً، واستمد شعبية بفضل الشخصية الكاريزماتية للدكتور الآتاسي، طبيب علم النفس اللامع، والقيادي المؤسس في حزب البعث. ولأن الآتاسي عبّر عن رؤية جديدة في فهم العروبة والناصرية، فإنه ابتعد عن حزب البعث واستقال من منصب وزير الثقافة في الحكومة سنة 1964، واقترب أكثر من الفكر القومي المنفتح على الماركسية الذي بشر به المفكران اللامعان ياسين الحافظ وإلياس مرقص. ولأن الأول غادر سوريا، فإن الصلة بقيت قوية بالثاني، وعده الآتاسي أحد أهم الشخصيات لعلة رافضي الفكر العروبي القومي.

وتمكن الدكتور الآتاسي من أن يمد جذور الحزب بعيداً في الشارع الناصري من جهة، ومن جهة أخرى مع قوى المعارضة، وكان انسحابه من «الجبهة الوطنية التقدمية» سنة 1973 تعبيراً صريحاً عن رفضه احتكار حزب البعث للسلطة، وتحول المعارضة إلى ديكور سياسي. وعمل على تفعيل عمل المعارضة، وكان يتناغم في صورة أساسية مع زعيم الحزب الشيوعي الذي قاد الإنشقاق عن خالد بكداش، رياض الترك، وتوصلاً في سنة 1979 إلى تأسيس «التجمع الوطني الديمقراطي» الذي ضم ستة أحزاب سياسية ذات صبغة عروبية تقدمية هي: الحزب

ف لجنة مركزية

العلماني، فأشار إلى أن «العلمانيين والإسلاميين لم يتوصلوا بعد إلى اتفاق، والعملية تتقدم لكن ببطء، وهناك عناصر من الجانبين يستطيعون تسهيل هذا الحوار». ودعا الائتلاف الإقليمي في سوريا إلى «التوحد ضد النظام». ميدانياً، لفت «المركز السوري لحقوق الإنسان» إلى مقتل شخصين أول من أمس في حملة مدامات نفذتها الأجهزة الأمنية السورية في محافظة إدلب. إلى ذلك، بدأ العام الدراسي الجديد في سوريا، أمس، حيث توجه نحو 5,6 ملايين طالب أي ما يشكل أكثر من ربع سكان سوريا إلى مدارسهم، إضافة إلى 390 ألف مدرس يتوزعون على 22500 مدرسة. وقال وزير التربية السوري صالح الراشد، في حديثه للتلفزيون السوري، أن «الوزارة أنهت استعداداتها لافتتاح العام الدراسي الجديد، سواء لجهة تحضير البناء المدرسي أو الكتب المدرسية أو المناهج الجديدة التي وضعت، إضافة إلى البرامج الأخرى من مستلزمات التعليم». وقال الراشد إلى أن الوزارة وزعت الكتب المدرسية بنسبة 100 %، وبلغ عددها

نحو 95 مليون كتاب تتحمل منها المؤسسة التربوية طباعة كتب التعليم الإلزامي مجاناً، وتبلغ قيمتها 2 مليار و200 مليون ليرة سورية. ويتوجس الأهالي في المناطق الساخنة التي تشهد تظاهرات من ارسال أبنائهم



سمير العيطة وحسين العودات خلال مؤتمر المعارضة أول من أمس (لوي بشارة - أ ف ب)

إلى المدارس وخاصة في محافظتي حمص وإدلب وبعض مناطق محافظة درعا جنوب البلاد. وبالتزامن مع بداية العام الدراسي الجديد، دعا نشطاء سوريون إلى مقاطعة المدارس. وطالبوا بتنظيم احتجاجات تحت شعار «أحد إسقاط التعليم البعثي، تسقط المدرسة البعثية، نحو مدرسة سورية». وأوضح النشطاء أن عدداً من الطلاب بدأوا بالفعل تنظيم مسيرات رددوا خلالها «بلا دراسة ولا تدريس... حتى إسقاط الرئيس». ودعا اتحاد تنسيقيات الثورة السورية الأهالي إلى عدم إرسال أطفالهم إلى المدارس «خوفاً عليهم من رصاص الأمن والشبيحة وحالات الاختطاف». وقال الاتحاد في دعوته الأهالي: «النظام لا يفرق بين طفل أو امرأة أو عجوز، كيف لنا أن نرسل أطفالنا إلى مدارس قد تحولت إلى معتقلات». وكانت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة «الإيسيسكو» استنكرت، في بيان السبت، تحويل العديد من المدارس في سوريا إلى معتقلات يعذب فيها المواطنون وتنتهك حقوقهم وكرامتهم. وقالت إن هذا الإصرار المتعنت على استمرار سياسة القمع والقتل والتعذيب في سوريا واليمن، يعد انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان التي أقرها الإسلام.

(الأخبار، أ ف ب، رويترز، يو بي أي)